السلطة الرمزية وتوثين الدين

Symbolic power and Tuthin religion

أ.م.د. رغد نصيف جاسم

كلية العلوم السياسية– جامعة بغداد



www.mercj.journals.ekb.eg

الملخص:

إنّ البعد الرمزي هو: ما تسعى السلطة إلى الوصول إليه. فيما إن رأس المال الرمزي هو: مجموعة رءوس الأموال:(الثقافية، والاجتماعية، والدينية،.. وغيرها)؛ إذ يقترب رأس المال الرمزي من مفهوم (الكارزمية)، والتي تضفي الشرعية على السلطة، كما إن المشروعية هنا لا يجب أن تفهم بمعنى الموافقة المطلقة للمجتمع على السلطة. تتمثل المشكلة التي يتمّ دراستها في هذا البحث بكيفية استخدام الدين في هدم المجتمع وكيان الدولة، وتستند الباحثة في هذا البحث الى فرضية مؤداها:

إنّ السلطة الرمزية ترتبط بعلاقة جدلية مع رأس المال الرمزي، وفي المجتمعات الواعية تستند السلطة الحاكمة إلى رأس المال السياسي. أما في المجتمعات غير الواعية فتستند السلطة الحاكمة إلى الإسلام السياسي الذي يرتكز على التديّن، أي توثين الدين.

Abstract:

The symbolic dimension is: what the PA seeks to reach. The symbolic capital is: a group of capital: (cultural, social, religious, etc.). Absolute power society. The problem that is being studied in this research is how religion is used to destroy society and the state. The researcher is based on the hypothesis that:Symbolic power has a dialectical relationship with symbolic capital, and in conscious societies the ruling power is based on political capital.In unconscious societies, the ruling power is based on political Islam, which is based on religion, that is, Tuthpin religion.

.



المقدمة:

إنّ البعد الرمزي هو: ما تسعى السلطة إلى الوصول إليه. فيما إن رأس المال الرمزي هو: مجموعة رءوس الأموال:(الثقافية، والاجتماعية، والدينية،.. وغيرها)، إذ يقترب رأس المال الرمزي من مفهوم (الكارزمية)، والتي تضفي الشرعية على السلطة، كما إن المشروعية هنا لا يجب أن تفهم بمعنى الموافقة المطلقة للمجتمع على السلطة. ولكن هي: نتيجة عنف رمزي من السلطة على الخاضعين لها، وبطبيعة الحال يعتمد ذلك على الأرض الخصبة الموجودة في المجتمع من جانب، ودوافع داخلية غير نقية تسوغ السيطرة من السلطة السياسية، مدعية بذلك تحقيق رأس المال السياسي الذي يختبئ بأدوات التدين وليس الدين، (لأن الدين بعيد تمامًا عن ذلك اللؤم) من جانب آخر.

إنّ رأس المال الرمزي هو: ما تسعى السلطة للحصول عليه عن طريق الاتجار بالدين في سوق الدين؛ إذ يعدّ رأس المال الديني من أهم الرساميل الرمزية في المجتمع وأكثرها تأثيرًا، وذلك لأنه يمس الجانبين: الروحي والنفسي للإنسان. ولكن للأسف يتم استثماره من الانتهازيين عن طريق الاتجار به في سوق الدين عبر التدين وليس الدين، فنحن هنا قبالة (رأس مال التدين) الذي يستثمر في المجتمعات غير الواعية، وعليه، فإنّ استخدام رأس المال الديني يتم بطريقتين هما:

١- إيجابي: وهو الشخص الحاصل على درجات متقدمة في علوم الدين، وغايته الالتزام بتعاليم الدين بإخلاص وصدق، وعدّها جماليات تضفي على صاحبها الطمأنينة والتصالح مع المجتمع،وله دور إيجابي في حياة المجتمعات الإنسانية.

٢- سلبي: وهو الشخص الذي يدعي التدين، ويهدف إلى: تحقيق الربح كوسيلة للسيطرة على الآخرين، وهدفه يكمن في: تحقيق المكانة الاجتماعية الزائفة

والاقتصادية عن طريق الاتجار بالدين؛ إذ يتبع (المستثمرون) لرأس المال الديني_ وهم المعنيون بهذا البحث_أساليب كثيرة في استخدام الدين لغرض السيطرة، ومنها: (العنف الديني، والوعظ الزائف، وإظهار جوانب الترهيب)، أو ادعاء العلاج بالنص الديني، وغيرها من أساليب إنهاء المجتمع، ومن ثم إنهاء الدولة لجعلها فريسة للأفكار الضّالة التي تمزّق وحدتها الوطنية عن طريق أفكار هدامة للدين وللدولة.

تتمثل المشكلة التي يتمّ دراستها في هذا البحث بكيفية استخدام الدين في هدم المجتمع وكيان الدولة، وتستند الباحثة في هذا البحث إلى فرضية مؤداها: إن السلطة الرمزية ترتبط بعلاقة جدلية مع رأس المال الرمزي، وفي المجتمعات الواعية تستند السلطة الحاكمة إلى رأس المال السياسي. أما في المجتمعات غير الواعية، فتستند السلطة الحاكمة إلى الإسلام السياسي الذي يرتكز على التديّن، أي توثين[*] الدين.

وقد تم اعتماد المنهجية السلوكية في دراسة الأشخاص والأحزاب والجماعات المختلفة، إذ إن المنهجية السلوكية لا تعنى بما يجب أن يقوم به الأفراد وإنما ما يقومون به فعلًا في الحياة العامة وعليه، فقد تم اعتماد هذه المنهجية لمعالجة الأحداث وبحث السلوك السياسي للأفراد والجماعات التي تدعي الدين لغايات سياسية، فيما تم تقسم البحث إلى محورين فضلاً عن المقدمة والخاتمة.

المحور الأول- السلطة ورأس المال السياسي:

من الطبيعي: أن يكون هنالك نظام يدير شؤون الأفراد في أي مجتمع بشري سواء أكان ذلك أسرة أم مؤسسة أم مدينة أم دولة، وإن فعالية ذلك النظام تتوقف على قدرته في ضبط سلوكهم على وفق القواعد القانونية والضوابط الأخلاقية التي يحددها العقل الجمعي للمجتمع، وهو ما اصطلح على تسميته بـ(السلطة ذات السيادة).

لقد ارتبط مفهوم(السلطة) منذ القديم بالتصور السياسي_ القانوني، ومن ثمّ بمختلف أجهزة الدولة ومؤسساتها ولكن نتيجة لتضافر مجموعة من العوامل: السوسيولوجية، والاقتصادية، والسياسية والثقافية والحضارية، والتي أدت إلى: تطور الفكر الغربي في مختلف المجالات، أفرز مفهوم جديد للسلطة[١]، اذ يمكن عدّ الفيلسوف الفرنسي (ميشيل فوكو) من أهم مؤسسي ذلك المفهوم الجديد لمفهوم (السلطة) إلى جانب كل من: ماكس فيبر[٢] وبير بورديو، وذلك في مجال الدراسات السوسيولوجية؛ إذ يقول بورديو:(إنّ السلطة ليست شيء متموضع في مكان ما، وإنما هي عبارة عن: نظام من العلاقات المتشابكة، وإن كل بنية العالم الاجتماعي ينبغي أن تأخذ بعين الاعتبار لغرض فهم آليات الهيمنة والسيطرة[٣]، ومن ذلك المنطلق نفهم: أن السلطة نظام معقد يخترق كل العلاقات والترابطات التي تشتغل داخليًّا بواسطة آليات دقيقة وفعالة تتحكم في البنية العامة لذلك النظام.

إنّ مفهوم (السلطة الرمزية) اعتمد على الكثير من الدراسات النظرية والبحوث الميدانية، والتي أفضت إلى أن السلطة الرمزية تقوم دومًا على الاختفاء: (السلطة الرمزية هي: سلطة لا مرئية ولا يمكن أن تمارس إلا بتواطؤ أولئك الذين يأبون الاعتراف: بأنّهم يخضعون لها، بل ويمارسونها[٤]؛ إذ ما علمنا: إنّ السلطة الرمزية هي: سلطه لا مرئية، وإن تأثيرها أعمق وأخطر، لكونها تستهدف أسس البنية النفسية والذهنية للمتلقين لها، ومن جهة أخرى، هي لا تمارس إلاّ بقابلية أولئك الذين يأبون الاعتراف: بأنهم خاضعون لها، وإقرار رؤيا عن العالم أو تحويله، ومن ثم القدرة على تحويل التأثير بالعالم، وتحويل العالم ذاته بقدرة شبه سحرية تمكن من بلوغ ما يعادل ما تتمكن منه القوتان:(الطبيعية، والاقتصادية) بفعل قدرتها على التعبئة[٥]، فرأس المال الرمزي هو: مجموعة رؤوس الأموال الأخرى: كقوة تعزز مكانة الفرد عن طريق حيازتها؛ إذ كلما كانت حيازة المرء لرأس المال اكبر، كان هنالك تدرج أكثر في الهرم التراتبي للمجال الذي يتفاعل فيه مع الآخرين، وعليه فالنتيجة التي نخلص إليها هي:

إنّ رأس المال الرمزي هو: كل تلك رءوس الأموال الأخرى: (الثقافية، والاجتماعية، والاقتصادية)، وذلك عندما تتحول إلى قوة رمزية تعطي لأصحابها مكانة رمزية مرموقة، ومنه نستطيع القول: أنّه ليس هنالك شئ يخلو من البعد الرمزي بحيث إن كل أنواعه تسعى بدرجات متفاوتة إلى الاعتبار كرأس مال رمزي.

يتضح لنا مما تقدم أن هنالك علاقة ما بين رؤوس الأموال، (أي رأس المال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي... وغيرها)، فتلك الأخيرة تتفاعل فيما بينها وأنّ كل منها يؤثر ويتأثر بالآخر، وتتنافس داخل: الحقل الواحد عدة رؤوس أموال مختلفة، ويستثمرها الأشخاص للتحول إلى رأس مال رمزي يمتلك صاحبه امتيازات يعزز بها مكانته، ويرتقي عن طريقها إلى هرم التراتبية الاجتماعية، ولا وجود للرأس المال الرمزي إلاّ مع ما يمنحه من فائدة وسلطة، ولا وجود له الاّ في العلاقة ما بين ملكيات متميزة، مثل: ما بين الأفراد والجماعات التي تجعل من الرأس المال الرمزي أساليب معبرة، وأشكال تغير من الأوضاع داخل علاقات القوه[٦].

إن قراءة بنية المجتمع على ذلك الأساس: تكشف لنا عن مختلف آليات السيطرة والهيمنة والعنف الرمزي. وعليه فإنّ العنف الرمزي يرتبط بالسلطة والحقل المجتمعي، بمعنى: أنّ الدولة تمارس عبر مجموعة من المؤسسات: (الإعلام، والمدرسة، والفن، والدين... وغيرها) عنف رمزي ضد الأفراد والجماعات.

الاعتراف بالسلطة:

إن السلطة لا تستطيع أن تبلغ هدفها وقوة تأثيرها إلا إذا اعترف بها، أي أن شرط فعاليتها هو مشروعيتها وانّ أساس مشروعيتها يكمن في: الاعتراف بها من الخاضعين لها وموافقتهم عليها، وذلك يعني: أنّ السلطة لا تعمل عملها إلا إذا اعترف بها، أي إذا لم يأبه بها، فانّها تصبح قوة اعتباطية، ونفهم من ذلك: أنّ السلطة الرمزية لا تتجلى في المنظومات الرمزية، وإنّما في كونها تتحدد بفضل علاقة معينة

تربط من يمارس السلطة بمن يخضع لها، أي إنّها تتحدد ببنية المجال الذي يؤكد فيها على الاعتقاد ويعاد إنتاجه[٧]، وكما ذكرنا آنفا: ان شروط فعالية السلطة يكمن في: مشروعيتها، وأساس مشروعيتها هو: الاعتراف بها من الخاضع لها، اذ يختلف نوع المشروعية باختلاف الوعي لدى الخاضعين لها، ولذلك فانّ مشروعية السلطة تأتي:

١-مشروعية السلطة في المجتمعات الواعية:

إنّ المجتمع الأوربي قد مر بالعصور الوسطى بسيطرة الكنيسة، وكانت السلطة السياسية تستمد مشروعيتها من الكنيسة التي وصلت إلى حالة من الابتعاد عن الدين تمثلت ببيع صكوك الغفران، وفي الوقت نفسه ترتكب الموبقات بداخل الكنيسة وباسمها، وللمفارقة القصوى، فإن السلطة السياسية، وكل أنواع السلطات الأخرى الموجودة بالمجتمع حينذاك تستمد شرعيتها من الكنيسة، وانّ الذي حصل هو: ظهور حركة فكرية تنويرية من داخل المجتمع استمرت لعدة قرون أفضت إلى تغير البنى الفكرية للمجتمع بكل ما تحتويه من جانب سلبي من عادات وقيم وتقاليد _التي تقود فكريا المجتمع غير الواعي _ ومن ثم أدت الثورة الفكرية إلى ثورات غيرت أنظمة الحكم الفاسدة، ومن ثم تبعتها الثورة الصناعية، وهنا أصبحت مشروعية السلطة الحاكمة تستمد من رأس المال السياسي، وكما يصفه لنا عالم السياسة الأمريكي (إدورد بالفيلد): بأنّه (مخزون النفوذ)، وأن رأس المال السياسي يعدّ نوعًا من العلاقات المستخدمة في تعبئة الناخبين أو تحقيق إصلاح سياسي أو تحقيق أهداف سياسية أخرى؛ إذ يشير رأس المال السياسي إلى: السمعة الحسنة وحسن النية والثقة والمصداقية السياسية، ويتم بناء تلك العلاقة ما بين السياسي والجمهور عن طريق الحفاظ على المواقف السياسية الثابتة، ووجهات نظر أيديولوجية؛ إذ يتراكم رأس المال هذا مع تراكم الخبرة[٨].

٢- مشروعية السلطة في المجتمعات غير الواعية:

إنّ خصائص الشرف تحمل معاني أخلاقية محددة بحيث إن من يمتلك خصائص الشرف: _كالقيم والمعتقدات والتصرفات يعدّ شريفًا _ ومن لا يملكها لا يعدّ كذلك، وإن القيم والمعتقدات التي تحكم المجتمع تختلف من مجتمع إلى آخر باختلاف درجة الوعي؛ إذ ما علمنا:

إن المجتمع في الدول غير الواعية، والتي لم تعرف الثورة الفكرية التنويرية، ومن ثمّ لم تعرف حقيقة الثورة ضد الأنظمة المستبدة، وعليه لم تحصل فيها الثورة الصناعية، تلك هي المجتمعات غير الواعية: أي إنّها لا تدرك قيم الإنسانية الحقيقية التي أدركتها المجتمعات الواعية، نتيجة الثورة الفكرية والتنمية الاجتماعية، هذا من ناحية، كما إنها لم تع حقيقة المؤسسات التي استعارتها من المجتمعات الواعية؛ إذ خدعت المجتمعات غير الواعية بوجود الأحزاب السياسية والبرلمان والانتخابات، وكل ذلك لم يفضِ إلى الاستقرار، وتحقيق الثورة الصناعية وعلّة ذلك ترجع إلى زرع مؤسسات لا تتناسب وعقلية المجتمع السائدة، وقد أفضى ذلك: إلى غياب رأس المال السياسي. وتزوير رأس المال الديني من قبل السلطات التي تحكم المجتمعات غير الواعية، وحكم المجتمع عن طريق رأس المال إن صح تسميته (رأس مال التديّن) بعيد كل البعد عن الدين.

المحور الثاني- السلطة ورأس مال التديّن:

إن عمليات التسليع للدين تحتفظ بسمة مفارقة غير فاعلة في أسواق التداول الاعتيادية في الاقتصاد؛ ولكنها تعدّ في دائرة تسليع التعليم الديني أهم عامل في ترويج السلعة، وأعني بها "إعادة الإنتاج" بذات الهُوية التجارية إن جاز لنا هذا التعبير والتمثيل؛ إذ نلاحظ أن "الدين" من حيث إنه تعاليمُ وفتاوى قواعدُ قديمة مستمدة ومجترة من مصنفات القرون الوسطى يتحول إلى سلعة من نوع "التحف الفنية" التي

تحتاج إلى فئات محددة من المجتمع، وإلا فإن إعادة التداول للقديم لا يزيد من قيمته بقدر ما يتحول إلى سلعة مستعملة؛ فهي عملية تنطوي على مفارقات تعيدنا إلى سؤال مركزي يتمثل في "ما الدين؟"[٩]

- **الاتجار بالدين وتوثين الدين[*]:**

إن كل إنسان يمتلك مواهب ومهارات ذاتية يمارسها في حياته اليومية سواء أكان ذلك لأغراض إيجابية أم سلبية، إذ تسيطر السلبية عند ظهور بعض الانتهازين وغياب النخبة في التاريخ، ومن انعكاساتهم على المجتمع: ظهور ظاهرة (الاتجار بالدين)، ومن ثم إيجاد السوق الدينية وتوثين الدين؛ إذ يعدّ رأس المال الديني من أهم رؤوس الأموال الرمزية في المجتمع وأكثرها تأثيرًا، وإن غايته تكمن في: الالتزام بتعاليم الدين بإخلاص وصدق، وعدّها جماليات تضفي على صاحبها طمأنينة، والتصالح مع المجتمع، وله دورة حياة إيجابية يكون هدفها: خدمة الإنسانية.

إن الآليات المحركة لرأس المال الرمزي، والتي تعدّ هي المحرك الرئيس لرأس المال الديني في سوق الدين تتجسد بالآتي:

١- **على مستوى المستثمر:**

إنّ المستثمر (مدعي العلم بالدين) هنا هو: ما يسمى معلم الدين، ولذلك، فإن ترسيخ الفكرة مرده يكون إلى: إعادة موضعة "العالم" من كونه إنسانًا كبقية البشر يمارس دوره التعليمي كأي حقل معرفي أو فكري إلى كونه وريثَ النبوة، والعالم الرباني الطاهر، والتقي الورع؛ فيتحوّل من كونه معلمًا للعبادات إلى كونه نورًا مقتطعًا من حياض النبوة متبركًا به.

إذ تتحول الذات "المعلِّمة" في سياق تعليم الدين وتلقينه إلى ذات مقدَّسة مباركة من نسخ تقديس النبوة؛ وبما أن النبوة هي: واسطة العقد ما بين الله وعباده،

فإنّ التدين يكون مرتكزًا على حرية اختيار الإيمان، واستقلال التفكر و التعقل، وذلك وفقًا لقوله تعالى:(وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ). وقوله تعالى:)أَفَلا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفالُها[١٠].

والمفارقة هنا: انّ المستثمر (مدعي العلم بالدين) يجعل من نفسه"الشيخ المعلم" أو "المفتي" للدين، ويمارس دور النبوة، لذلك، فإن مقتضيات التقديس تطرح كأساس لاستمرار الوظائف الدينية، وذلك يفسر: إن مدعي العلم بأمور الدين يتميزون بسذاجة الفهم والإفهام، ومن جانب آخر بأنانية الذات المتعالية التي تجعل من الدين مصدر ارتزاق ومصلحة[١١]. وفي سياق البحث هنا ينظر إلى التعليم الديني لا من حيث عمقُه ومضمونُه فحسب؛ وإنما نتجاوز المضمونَ إلى الشكل بوصفه، وذلك دالا مزدوج الفعل لا يحيل على الممارسة بقدر ما يحيل على "الانتماء الطبقي"، وذلك يضعنا دائمًا قبالة "فعل تعليم الدين" بوصفه سلعة لها استهلاك ومستهلكٌ محدد ذو سمات خاصة؛ وإلا تتهاوى القيمة الإنتاجية والتداولية؛ فعمليات التسليع للدين تحتفظ بسمة مفارقة غير فاعلة في أسواق التداول الاعتيادية بالاقتصاد. ولكنها تعدّ في دائرة تسليع التعليم الديني أهم عامل في ترويج السلعة، وأعني بها: "إعادة الإنتاج" بالهُوية التجارية ذاتها[١٢]، أي لغاية الربح المادي، وذلك يتم من فئات محددة من المجتمع: (مستثمر الدين)؛ إذ يستخدم تجار الدين سلطة العلم وسلطة الشهرة لاستثمار رأس المال الديني بالسوق.

٢- على مستوى المجتمع:

قال ابن رشد: إن التجارة بالأديان هي التجارة الرائجة في المجتمعات التي ينتشر فيها الجهل، إذ يرى(ماكس فيبر): أنّ في تلك المجتمعات التي تسيطر فيها المعتقدات التي كانت موجودة منذ زمن طويل، والتي تكون قواعد سائدة، وتحدد حقوق وحريات كل من:

الحكام والمحكومين، وإن مقاومة التغيير في هكذا مجتمعات تكون كبيرة. أما الاستحداثات الضرورية لتطوير المجتمع فتكون مرفوضة، أما الخرافة فهي المسيطرة(١٣).

إنّ الوعي ومستوى المعيشة الذي يملكه الفرد يعدّ المحرّك الرئيس لرأس المال الديني، وهو: نظام استعدادات جسدي وعقلي، واعٍ ولا واعٍ، منغرس في طبيعة الفرد عبر سنوات تنشئته الاجتماعية بحيث يتصرف بشكل طبيعي وواثق ومطمئن وبلا تكلّف.

- الدين السياسي وتوثين الدين:

تهدف ظاهرة الاتجار بالدين- مهما كان الدين أو المذهب، والعقل المتحايل- إلى: تحقيق منافع شخصية قديمة وجديدة، وإن ظهور بعض الانتهازيين في التاريخ، والذين ابتدعوا السوق الدينية؛ إذ رأوا فيها فرصة للاستثمار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي بأقل تكلفة، مستغلين العاطفة الدينية الكبيرة لدى عوام الناس، وفطرتهم السليمة، وحسن ظنهم بمن يتصدى للوعظ(١٤).

وعلى ضوء ذلك، فانّهم يتحكمون في أفكار الناس، ويحددون قيمهم باسم الدين والنص المقدس، وهنا يتم الاتجار بالدين لأهداف شخصية أو حزبية(١٥).

وبناءً على ما تقدم، فإنّ السلع الاجتماعية والثقافية تعرض عليهم وهم الذين يقيمون ويحددون سعرها الرمزي، وذلك يعدّ بمثابة (مستر كي) الذي يفتح جميع الأبواب- ويعمل على وفق استراتيجيات يسلكها الفرد- إذ يعمل المستثمر على التغلغل في المجتمع ابتداءً من الأسرة إلى جميع جوانب النظام الاجتماعي، معتمدًا على الجانب الروحي يمرره إلى عوام الناس، والمتمثل بالفهم المغلوط للدين، وهو: اللعب على عواطف الناس الفقراء؛ إذ إنّ: (كُل من يُتاجِر بالدّين هو أخطر من أيّ تاجر مُخدّرات في العالم؛ لأنه يسرق من الفُقراء ثروتهم الوجدانية، ويُحوّلهم إلى مُتسولّي دولة) (١٦).

حيث يتمتع السوق الديني بالمرونة العالية، واكتساب الحق الشرعي في التدخل والصراع في جميع الأسواق السياسية والاقتصادية والتعليمية والثقافية والطبية... وغيرها، وقدرته على بناء رأس مال ديني بداخلها[١٧]. ولذلك يتبع المستثمر بالدين مجموعة استراتيجيات تضمن له تنميه رأس ماله الديني، وتراكم ثروتيه الرمزية والمادية، وأن السلعة النادرة التي يتنافس عليها المستثمرون في الاتجار بالدين هي عاطفة المجتمع؛ إذ هنالك يوجد نوعان من الأسواق الدينية، هما [١٨]:

١- سوق السلع المؤدلجة:

٢- سوق الخدمات الدينية.

إن سوق السلع المؤدلجة يقوّم سوق السلع الدينية على الاستثمار في علامات تجارية وديكورات للمحل ذات دلالة رمزية تجذب التعاطف معها، مثل: (محلات الأناشيد الدينية، وجميع الأنشطة التجارية التي تحمل معها دلالات دينية تبين من ديكور المحل أو سمات البائع الشكلية.

أما سوق الخدمات الدينية، فيهتم بالرقية على المرضى، وفك السحر والطلاسم، وتفسير الأحلام، واستخراج الجن، والفتوى ونحوها. وهو سوق غير مرخص به رسميًّا. ولكن له فاعلية عالية، وبداخله استثمارات ضخمة تعدّ من أموال الظل، وهي: الاستثمارات التي ليس لها تصنيف استثماري، حيث يعدّ سوق الخدمات الأخطر؛ لأنه يقوم على السيطرة على أفكار المجتمع وعواطف الشعوب عن طريق توجيههم والتحكم فيهم عن طريق القنوات الفضائية، والخطابة، وجيل من الدعاة؛ إذ يعتمد المستثمر الانتهازي على مهاراته الفردية والذاتية، وقدرته العالية في حسن تقدير المواقف الاجتماعية، ثم التصرف بحسب ما ينمي رأس ماله الديني. فيما يتبع المستثمر في الأسواق الدينية استراتيجيات معينة لضمان تثمين سلعته لغرض تحقيق المكانتين: الاجتماعية والاقتصادية، ومن ذلك يأخذ رأس المال الديني غير الحقيقي

دورة حياة تبدأ بالتقرب إلى االله، ثم الشهرة وتحقيق الجماهيرية، عن طريق علاقات اجتماعية مهمة؛ وذلك بسبب قوة التأثير في الجماهير، مما يحقق له ذلك شعبية، وكسب علاقات اجتماعية مهمة، ومما يؤدي بالنتيجة إلى حصوله على رأس مال اقتصادي غير مشروع يقابله تحطيم لرأس المال الاجتماعي بعد نشر قيم بعيدة عن الدين والإنسانية لغرض السيطرة، ومنها: (العنف الديني، والوعظ لأهداف شخصية، وإظهار جوانب الترهيب)، أو ادعاء العلاج بالنص الديني... وغيرها، وهنا فقط يتم توثين الدين؛ إذ مع هدم رأس المال الاجتماعي، وغياب الوظيفة الاجتماعية، وغياب القيم الدينية الإنسانية والعرفية التي تبني النظام الاجتماعي، ومحصلة ذلك كله يكون فقدان الأمان للمواطن، ومن ثم فقدان الشعور بالانتماء للمجتمع، وعليه يكون هنالك ضعف وتشتت في الوحدة الوطنية.

إن ضحية الارتزاق بالدين تتمثل بالبسطاء وعوام الناس والمستثمرين في سوق الدين، وهم يدعون العلم بالدين. ولكن في حقيقتهم: هم أناس انتهازيون بعيدين كل البعد عن الله عز وجل، ويتحكمون في أفكار الناس، ويحددون قيّمهم باسم الدين والنص، فيتم الاتجار بالدين لأسباب شخصية أو حزبية، وذلك بدوره سيؤدي إلى نتائج كارثية؛ لأن الدين هو: عماد المجتمع، وأنّ الناس تخضع إلى تعاليمه، لأنه يكون بمثابة ملاذها الأخير، فالدين الحقيقي هو الإنسانية، وبذلك يؤدي الدين إلى التماسك الاجتماعي.

إنّ أولئك يأكلون الدنيا بالدين؛ لأنه ليس هنالك نزعة أقدس من نزعة الدين في نفس المسلم، فهؤلاء يجعلون دينهم دكان يصطادون به الدنيا، فهم يأتون إلى أغلى نزعة، ويحولونها إلى أرخص نوع من الممارسة في الواقع؛ إذ ما علمنا: إن الدين أسمى نزعة وأسمى شيء أعطاه الله عز وجل للإنسان؛ لأنه المقرب إلى الله، والحامل على الاستقامة، وأنّ المستثمر يأتي بأكل الدنيا بالدين، والله عز وجل بريء منهم.

إن في ظل أوضاع كتلك يحكم المجتمع غير الواعي من قبل سلطة تفتقد إلى رأس المال السياسي لتأخذ وتتستّر برأس مال ديني غير حقيقي، هنا يفقد الإنسان الأمان

في هكذا مجتمع، ومن ثمّ تضعف الوحدة الوطنية، بسبب غياب رأس المال الاجتماعي، ورأس المال الثقافي، والتلاعب بضوابط رأس المال الاقتصادي وفقا لما يأتي:

- رأس المال الثقافي:

يعبر مفهوم (رأس المال الثقافي) عن: مجموعة من الرموز والمهارات والقدرات الثقافية واللغوية، والمعاني التي تشمل: الثقافة السائدة في المجتمع، والتي اختيرت لكونها جديرة بإعادة إنتاجها واستمرارها ونقلها خلال العملية التربوية[١٩]، ويذهب (بورديو) إلى أن رأس المال الثقافي ينتقل عن طريق الأسرة، إذ يكتسب الفرد أنماط التفكير والاستعدادات ونظم المعنى ومحددات السلوك.

أما الطريقة الثانية، فإنّ رأس المال الثقافي ينتقل عن طريق نظام التعليم، وذلك الأخير يقوم بإعادة إنتاج الأوضاع الاجتماعية والثقافية، وأن رأس المال الثقافي المكتسب عبر التعليم يعمل على تسويغ قيم وثقافة الطبقة المسيطرة بوصفها الثقافة والقيم الموضوعية في المجتمع بأكمله وذلك يطلق عليه نوع من العنف الرمزي[٢٠].

- رأس المال الاجتماعي:

هو: كم من الموارد الطبيعية أو المحتملة التي يتم الحصول عليها عن طريق امتلاك شبكة من العلاقات الدائمة المرتكزة على الفهم الواعي والمتبادل، وذلك في إطار الانطواء تحت لواء جماعة ما ليمنح كل عضو من أعضائها سندا من الثقة والأمان الاجتماعي[٢١] ، وأنّ رأس المال الاجتماعي يمثل قوة تساعد على خلق وترسيخ مزايا اجتماعية للفاعلين[٢٢]، والتي تسهم في تثمين وتوسيع الشبكات الاجتماعية لتشمل: المجتمع بأكمله بما تحويه تلك الشبكات من فعاليات تقوم على كل ما من شانه تقوية النظام الاجتماعي، وزيادة التفاعل والتماسك الاجتماعيين[٢٣].

- رأس المال الاقتصادي:

هو: ذلك الكم المتراكم من التقنيات المادية التي يحوزها الأفراد، والتي يستخدمونها في سبيل تقوية مواقعهم بعمليات الصراع والتنافس ورأس المال الاقتصادي كغيره من أنواع رأس المال، والذي يمكن تثمينه، وكذلك يمكن تنمية رءوس أموال أخرى عن طريق الاستفادة منه(٢٤).

وخلاصة القول، يتمثل رأس المال الرمزي: بأنّه الموارد المتاحة للفرد، نتيجة امتلاكه سمات محددة كالشرف والهيبة والأمانة والسمعة الطيبة والسيرة الحسنة، ويتم إدراكها وتقيمها من جانب أفراد المجتمع؛ إذ ما علمنا: أنّ تراكم رأس المال ذلك يتطلب جهدًا متواصلًا لغرض الحفاظ على العلاقات التي تؤدي إلى: الاستثمار المادي لرأس المال الرمزي(٢٥). وفي المجتمعات غير الواعية تعتمد السلطة الحاكمة على راس مال التديّن لكسب شرعيتها من مجتمع غير واعٍ غابت فيه رءوس الأموال الرمزية تلك مع غياب رأس المال السياسي ورأس المال الديني؛ وذلك بسبب غياب رأس المال الرمزي من قبل المسيطرين على السلطة في المجتمع، وفي السياسة، وجميع مؤسسات الدولة.

الخاتمة:

إنّ استغلال رأس المال الديني والمتاجرة بالدين هو: طريقة للهرب من المبادئ الإنسانية لدين الفطرة، والاختباء تحت عباءة ما يسمى (رجل الدين) _مستثمر بسوق الدين_ كل ذلك يعدّ إفسادًا لنقاء الإيمان والتديّن الشكلاني والاتجار بالدين، والذي يؤدي بالنتيجة إلى: توثين الدين، ومن الآثار السلبية المترتبة على ذلك، يصل المجتمع إلى ما يأتي:

١- انهيار القيم الإنسانية في المجتمع، وهذا يعني: انهيار رأس المال الرمزي للإفراد، لأن كل فرد بطبيعته يدعي امتلاكه رأس مال رمزي، والذي يعني: سمو المكانة والرفعة والشرف، فهو يريد بذلك إن يشير إلى درجات المكانة التي يكتسبها الفرد، وحيث يتم التعبير عن تلك المكانة أو القوة الرمزية عن طريق علاقة التميز داخل كل مجال، وتلك العلاقات التي تعمل على إظهار وتأكيد المكانة الاجتماعية في المجتمع، والذي تميز كل فرد من الأفراد بحسب المنزلة التي يتمتع بها بالمجتمع، وهذا يحدث عندما يستمد رأس المال الرمزي من الدين. ولكن بعد الاتجار بالدين بات انهيار رأس المال الرمزي في المجتمع؛ لأنه بات يستمد من التدين وليس من الدين، وأنّ طغيان الشكلانية في التدين يبعد الفرد عن مسالة (الأخلاق)، والتي هي جوهر الدين؛ لأن الاتجار والارتزاق من الدين يعني: تدين الشكل الاجتماعي الذي يحاول السيطرة على الجانب الروحي للمجتمع، وهنا يطرح سؤال مفاده: انّه ليس كل أفراد المجتمع يتأثرون، وتلك حقيقة. لكن في حال توثين الدين، وانهيار القيّم الإنسانية بالمجتمع، فإنّ الآثار السلبية تعمّ في المجتمع الذي يصبح نسبة عالية من أبنائه لا تفكر، ومن السهولة أن يتم ملء العقول الفارغة بالأفكار الهدامة للإنسانية، بل يتمّ قتل كل القيم الإنسانية وذلك يعني: إنهاء المجتمع، وبذلك تنتهي الحقيقة الفعلية للدولة، ودورها على مستوى الإنسانية، والفكر

والمبادئ والقيم على المستوى الداخلي، ومن ثم على المستوى الخارجي، ويتم ذلك على المستويين: المادي والروحي، فعلى المستوى المادي/ هو: انتشار المقاتلين المتطرفين فكريًّا، والذين يكونون ذات شراسة عالية بالقتال لكل طائفة أو فئة بالإسلام، ومن ثمّ ينتقل ذلك إلى أبناء الدين الواحد ليقتل الواحد الآخر باسم أفكار متطرفة مغلفة بالتدين.

أما على المستوى الروحي/ فقد يبدأ أفراد المجتمع المسلم، ولقلة وعيهم ينسبون ما يحدث إلى الديانة الإسلامية السمحاء، ومن ثمّ يبحثون عن عذر وهمي لأنفسهم للابتعاد عن قيّم الدين الحقيقية، وذلك يؤدي إلى انهيار القيم الإنسانية، وانتشار المخدرات، والانتحار، والتفكّك الاجتماعي، وانهيار مؤسسات الدولة، وأنّ ذلك حدث فمرده يكون لغياب دور النخبة، ويعني: غياب الحركة الفكرية الصادقة التي تؤدي إلى ثورة فكرية، مما لاشك فيه أنّ ذلك ليس باليسير، لأنَّ الثورة الفكرية التي يمكن أن تحدث اليوم ليس بالسهولة التي حدثت فيها بالقرون الوسطى في أوروبا؛ وذلك لأن الواقع اختلف، فالتدخلات الخارجية صعب احتوائها، والوضع الداخلي صعب السيطرة عليه، وأنّ وسائل التواصل الاجتماعي أصبحت تضم: الرديء والجيد، ولكي يذهب أفراد المجتمع إلى الجانب الإيجابي، فإنّهم يكونون محتاجين إلى تعليم حقيقي من رياض الأطفال، وإلى تنشئة اجتماعية سياسية ترافقها تنمية اجتماعية تعزز كل القيم الإنسانية كما حدث ذلك بالغرب، وتحقيق التنمية على كل جوانب المجتمع حتى يصبح الإنسان ينظر إلى نفسه كإنسان.

* - وقد جاء في معجم اللغة العربية المعاصرة

الهوامش

*) توثين [مفرد]: مصدر وثَّنَ. • توثين البشر: جعلهم أوثانًا، وإعطاؤهم أوصافًا تتجاوز بشريتهم وتُدخلهم في نطاق الأسطورة والخرافة.

١) الطاهر لقوس علي، السلطة الرمزية عند بيير بورديو، جامعة محمد بن أحمد، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية العدد(16)، وهران، حزيران 2016، ص39-46.

٢) بيير بورديو، الهيمنة الذكورية، ترجمة: سلمان قعفراني، مرجعة: ماهر تريمش، المنظمة العربية للترجمة، لبنان 2009، ص67.

٣) الفكر الغربي المعاصر، العدد(37)، مركز الإنماء القومي، 1985، ص46.

٤) بيير بورديو، الرمز والسلطة، ترجمة: عبد السلام بن عبد النبي، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، 2007، ص56.

٥) المصدر السابق نفسه، ص56.

٦) بيير بورديو، الرمز والسلطة، مصدر سبق ذكره، ص69.

٧) بيير بورديو، الرمز والسلطة، مصدر سبق ذكره، ص56.

٨) رأس المال السياسي، متاح على الرابط:
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B1%D8%A3%D8%B3_%D8%A7%D9%84%D9%84%D9

٩) سعود الزّدجالي، في تعليم الدين وتعليبه وتداوله! "تسليع الدين" و"توثين الفهم" على الرابط:
https://www.mominoun.com/articles/%D9%81%D9%8A-

*) إن توثين الدين نجده في كافة جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأخير هو الشامل وبالتالي، فإن توثين الدين الذي نقصد به في هذه الدراسة هو عملية تسويق الدين والاتجار بالدين وبالتالي يصبح كل شيء مباح ما دام مستند على محتوى ديني (غير حقيقي) يسهل التحكم فيه، والذي حدث في الوقت الراهن أن الحركات الإسلامية والأحزاب الإسلامية التي تأسست في الخمسينيات من القرن الماضي وفق أسس إسلامية أقرب إلى الدين الحقيقي نجدها الآن، وقد أصبحت تتاجر في الدين وتحقق أهدافها في أرض خصبة تتمثل في المجتمعات غير الواعية التي لا تمتلك الفكر التنويري الحقيقي الذي يعينها على الفهم الصحيح للدين.

١٠) سورة محمد، الآية 24.

١١) جان فرانسوا ليوتار، لماذا نتفلسف؟، ترجمة: يوسف السهيلي، بيروت، دار التنوير، 2017، ص. 23
١٢) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.
١٣) صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي أسسه وأبعاده، بغداد، مكتبة السنهوري، 1990، ص138.
١٤) عبد الرحمن الشقير، رأس المال الديني، متاح على الرابط http://hekmah.org/رأس-المال-الديني-د-عبد-الرحمن-الشقير
١٥) المصدر نفسه.
١٦) فتحي المسكيني، كل من ياجر بالدين، متاح على الرابط https://www.hekams.com/?id=30011
١٧) دارن أ.شركات وآخرون، السوق الدينية في الغرب، ترجمة عز الدين عناية، ، دار صفحات للنشر، دمشق، 2012، ص27.
١٨) عبد الرحمن الشقير، رأس المال الديني، مصدر سبق ذكره.
١٩) ابتسام كوشي، المضامين الثقافية للمجالات الاجتماعية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة كاصدي مرباح، الجزائر، 2013، ص31.
٢٠) حسني إبراهيم عبد العظيم، بيير بورديو الفلاح الفرنسي الفصيح، مقال منشور على شبكة الإنترنت، موقع الحوار المتمدن، العدد (3503)، 2011م.
21) Bourdieu Pierre: the forms of Capital، in J-Richaredson(ed).Handbouk of theory nd research for the sociology of education، New Yorg Green wood press، 1986، p247.
22) BryamS، turner(ed): The Cambridge Dictionary of Sociology، Cambridge University press، 2006، p558.
23) Johan Field: Social Capital، Routledge، London، 2003، p17.
٢٤) جيرمي ريفكين، عصر الوصول، ترجمة صباح صديق دملوجي، ط1، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ص92
٢٥) أحمد سالم ولد عابدين، انثروبولوجيا بورديو، مجلة أنثروبولوجيا، العدد الأول، 2013، ص26.